المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص532-543

معالم قيم المواطنة في بيان أول نوفمبر الأطر والتمظهرات

The Milestone of the Citizenship Values in the Statement of 01 November 1954 " The Frameworks and the manifestations "

رامي بلعيدي

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة (الجزائر)

belaidirami@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/02/27
تاريخ القبول:
2023/05/28

الكلمات المفتاحية:
- ✓ بيان أول نوفمبر 1954
- ✓ المواطنة
- ✓ الثورة
- ✓ فرنسا

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحديد مدى حضور قيم المواطنة بمختلف عناصرها المعروفة في بيان أول نوفمبر 1954، لا سيما أن البيان لم يأت من فراغ سياسي، بل جاء إثر حصيلة نضالية طويلة ضد الاستعمار الفرنسي، جعلته يحمل جملة من الأبعاد والخصائص والمفاهيم الهامة، جعلته يقدم إضافة هامة لتاريخ الثورة، إذ هو وثيقة إيديولوجية مفصلية ضمن وثائق الثورة، والأرضية الصالحة للبناء والتعمير والحفاظ على الحاضر والمستقبل، موفرة في كل ذلك منطلقات أساسية للبيان حول المواطنة، خاصة أن قيم المواطنة بما تحدثه من ارتباط أخلاقي وقانوني بين الفرد والدولة من أهم متطلبات الرقي والازدهار في مختلف المجالات والتي سعت الجبهة لترسيخها، متناولين أهم معالم قيم المواطنة في بيان أول نوفمبر، معرجين في الأخير على انعكاسات هذه القيم على تشكيل وتبلور العمل الثوري .

Article info

Received:
27/02/2023
Accepted:
28/05/2023

Key words:
- ✓ The Statement of 01 November 1954
- ✓ Citizenship
- ✓ The revolution
- ✓ France

Abstract:

This paper seeks to determine the presence of the values of citizenship in its various elements in the Statement of 01 November 1954, that was the outcome of a long struggle against the French colonialism,it made him an important addition to history of the revolution, that made it carry a number of important dimensions, Then it is an interesting ideological document within the documents of the revolution providing in all of this basic principles for the Statement about citizenship. They dealt with the most conditions and content the Statement of 01 November 1954 looking for the important values of citizenship in the Statement.

مقدمة

حمل بيان أول نوفمبر 1954 العديد من الأبعاد والخصائص والقيم، فهو أول وأهم وثيقة إيديولوجية ضمن وثائق الثورة، والأرضية المثلى لمعالم الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل، كما أنه مثل منعرجا حاسما ومرحلة انتقالية بين جزائر الأمس وجزائر الغد، ولا يزال محتفظا بقيمته التاريخية على الرغم من مرور عدة عقود على صدوره، لاحتوائه على خلاصة مكثفة لنتاج التجربة التاريخية للشعب الجزائري، وخطوط عريضة لمشروع مجتمع جزائري له هويته وخصوصياته الوطنية والحضارية، القائمة على المواطنة بمفهومها الثوري، والمساهم إلى حد بعيد في إثراء التراث الإنساني ونضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال، ويمكننا تلمس كل ذلك في قول فرحات عباس عندما أكد بأن: "**النداء يعتبر عقد ازدياد الجزائر، وفعلا فإن الجزائر برزت للوجود في غرة نوفمبر**" (عباس، دت، ص272)، لذلك فالثورة الجزائرية بقدر ما هي عبارة عن حرب ضد الاستعمار الفرنسي المتسلط على الشعوب المستضعفة، فهي أيضا ترسيخ للقيم والمبادئ النبيلة التي دعا إليها البيان والتي تعكس توجهات الثورة، **فإلى أي مدى حضرت قيم المواطنة في بيان أول نوفمبر1954؟**

وهدف الموضوع إلى محاولة التعرف على معالم المواطنة في الفكر السياسي للثورة من خلال بيان أول نوفمبر لتبيين مدى اتسامه بالأصالة والابتكار والواقعية، على اعتباره من طليعة النصوص المؤسسة للثورة الجزائرية والمرجع والمخزون الفكري الذي غرفت منه الثورة مقومات النشاط والحركية، كما تسعى الورقة من زاوية أخرى إلى محاولة تسليط الضوء على قضية محورية من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، لأن الكتابة التاريخية في قيم المواطنة من خلال بيان أول نوفمبر تعد رافدا مؤثرا في الثورة وفلسفتها حتى ما بعد الاستقلال، ولعل من أهم أهداف الموضوع إماطة اللثام عن ميزات قيم المواطنة المنبثقة عن البيان التي شكلت خصوصيته المتميزة على باقي المواثيق الوطنية والأجنبية، محاولين في كل ذلك التركيز على ظروف إصداره ومحتواه بصفة عامة، ثم التطرق إلى قيم المواطنة في البيان سواء المشاركة السياسية أو المساواة والحرية مرورا بالمسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها المباشرة أو غير المباشرة.

1. البيان الظروف والمضمون

1.1. ظروف صدور بيان أول نوفمبر

1.1.1.الظروف الداخلية

لم يأت بيان أول نوفمبر 1954 من فراغ سياسي وطني، بل جاء في وقت توفرت فيه الأرضية الفكرية لبناء تلك الأفكار والمبادئ المؤسسة للبيان (أزغيدي، 2012، ص271)، فلقد مثلت الفترة الممتدة من 1945-1954 وما تضمنتها من أحداث، ومعارك بين القوى الوطنية بأفكارها المختلفة والاستعمار الفرنسي المنعرج الهام في رسم أدبيات الفكر السياسي وانعكاساته على صورة قيم جسدتها نصوص الثورة، كما هي الأصول المباشرة والقريبة لثورة الفاتح من نوفمبر (شريط، 1986، ص120)، فعلى الصعيد الداخلي تميزت

الفترة بمشاكل اقتصادية وتدن لمستوى المعيشة عند الجزائريين، وانغلاق لسبل أي عمل سياسي مهما كان شرعيا (زوزو، 2004، ص 337).

وكان مطلع الخمسينات نقطة التحول المفصلية؛ سيما بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، حيث شهدت الحركة الوطنية تشرذما وتمزقا وصراعات بين قادتها، سواء على مستوى تياراتها المختلفة أو داخل التيار الاستقلالي كما حدث مع حزب الشعب –MTLD– سنة 1953م، مما أسهم في توسيع دائرة المؤمنين بالحل العسكري داخل الحزب، فالخصومة التي كانت بين قيادة الحزب بين مركزيين ومصاليين، واشتدت في أفريل 1953 وهو ما جعل أعضاء التنظيم الخاص المنحل يقتنعون بخصوص عقم النضال السياسي وضرورة التعجيل بالكفاح المسلح (الزبيري، 1996، ص37)، فكان لزاما على الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح أن تصل إلى "**مرحلة التحقيق النهائية**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص4).

2.1.1 الظروف الخارجية

أما على الصعيد الخارجي، فهناك ظروف عجلت بالثورة؛ أهمها تصاعد المد التحرري الذي كان يجتاح العالم عقب الحرب العالمية الثانية بتراجع مكانة القوى التقليدية، حيث وفر نجاح الحركة الوطنية الفيتنامية مثالا للتحرر الذي يحتذى به (نايت بلقاسم، 1983، ص ص 55–56).

إضافة للجهد المبذول على مستوى بلدان المغرب العربي لتنسيق الجهود وتوحيد الوسائل لبلوغ الأهداف المشتركة والإلحاح عليه فقد كان الجزائريون "**منذ مدة طويلة أول الراغبين إلى الوحدة في العمل**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص5)، وتوسع الموجة التحررية التي عرفتها كل من قارتي آسيا وإفريقيا، وخاصة ثورة تونس والمغرب بحكم علاقتهما الجغرافية والحضارية بالجزائر، فكانت لهذه الأخيرة "**دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص5)، ومن جانب آخر الانفراج الحاصل في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب هو الذي شجع على انتهاج الأسلوب نفسه من أجل نيل الحرية (أزغيدي، 2012، ص 272).

هذه الظروف مجتمعة، ساهمت بقسط كبير في انتقال الإيديولوجية الوطنية إلى مرحلة جديدة وحاسمة شكلت القطيعة في تعاملها مع الواقع الاستعماري، وأدت إلى بلوغ الفكر الوطني مرحلة من النضج السياسي والإيديولوجي، متجسدا مع ولادة المنظمة الثورية التي حملت اسم جبهة التحرير الوطني، وبيان ولادتها المتمثل في بيان أول نوفمبر 1954.

2.1. المحتوى

يعد بيان أول نوفمبر من أهم النصوص المرجعية أصدرته الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني (مقلاتي، 2013، ص65)، والذي حدد بوضوح المعالم الكبرى لحرب التحرير والقرارات التي تتمخض عنها خلال الكفاح المسلح.

هذا وقد كان الإعلان عن الثورة التي تهدف إلى التحرير ضرورة التعريف بها من أجل التقديم والتنوير، وهو ما حمل قادتها على تقديم بيان وإعلان سياسي يضمن التعريف بها ودوافع اندلاعها (أزغيدي، 2012، ص 278)، بعد أن كلفت اللجنة السداسية كلا من ديدوش مراد ومحمد بوضياف للعمل على النداء وتحريره (كشيدة، 2010، ص105) فكان أول نداء يتوجه مباشرة إلى الشعب الجزائري برمته وبمختلف فئاته، فهو بذلك ينتمي إلى حقبة مهمة في تاريخ الشعب الجزائري (جغابة، دت، ص 13).

ويتضح من الاطلاع الأولي على البيان أنه يتضمن أربعة محاور رئيسية (قاسمي، 2008-2009، ص111):

المحور الأول: الظروف والعوامل الظرفية التي دفعت إلى صياغته، وتقديمه كإعلان لاندلاع الثورة باسم جبهة التحرير الوطني.

المحور الثاني: تحديد طبيعة الثورة وأهدافها ووسائل كفاحها، وإطارها الوحدوي المغاربي، مع تأكيد صعوبة المهمة، وتحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقبلية.

المحور الثالث: تحديد طبيعة المعركة مع المستعمر الفرنسي، وإعلان شروط التسوية معه، مع تقديم الضمانات الكافية لذلك.

المحور الرابع: إعادة القضية إلى حضنها الطبيعي وهو الشعب الجزائري وتحميله مسؤوليتها.

2. قيم المواطنة في البيان

احتوى بيان أول نوفمبر 1954 والذي يعد بحق أول دستور للدولة الجزائرية؛ خاصة أن هذا البعد بمستوييه الوطني والإنساني بما يتضمنه من حقوق وطنية وإنسانية أمر غائب في الجزائر عصرئذ، بسبب اعتبار الجزائريين أهالي عليهم واجبات دون الحقوق.

والقراءة المتأنية لهذا البيان توحي لنا بمدى النضج السياسي، وما تميز به من طروحات في الفكر السياسي وبذور الحس الديمقراطي، والذي يمكن إرجاعه إلى غنى وتنوع الفكري الذي كانت تتمتع به الحركة الوطنية خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ونحن إذ نسلط الضوء على هذا البيان، من أجل إبراز قيم المواطنة فيه، حتى نقترب من رصد أهم الملامح الأولى لتشكل المواطنة في بعدها الجزائري.

والمواطنة في المفهوم الثوري الوطني الجزائري كما عبر عنه البيان هي الانتماء والحب والتضحية في سبيل حرية الوطن، والاستجابة لندائه من أجل استعادة حريته وسيادته (أزغيدي، 2012، ص301).

وممارسة المواطنة لها أساسيات ومداخل لابد منها؛ أهمها الفكر المؤسساتي، فلا وجود لمواطنة حقيقية ضمن النظام الشمولي الاستبدادي الذي كانت تمارسه فرنسا طوال الفترة الاستعمارية (LE TOURNEAU, 1962, p. 381)، فالمواطنة تكون في مجتمع سياسي مؤسساتي يحترم الحقوق والواجبات في إطار مصلحة الوطن وفي ظل القانون، فقد جاء في البيان "**المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار**" (جبهة التحرير الوطني،

1979، ص3)، وبالتالي المواطنة لا تمارس في مجتمع غير مؤسساتي مهما حاول النظام الاستعماري أن يصبغ نفسه بصبغة ديمقراطية.

1.2. المشاركة السياسية

تلعب المشاركة السياسية دورا بارزا في حياة المواطنين كقيمة ثابتة، فإذا كانت المواطنة تعني التمتع بالحقوق والتزام الواجبات، فإن المشاركة هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والواجبات، فهي بذلك وسيلة لتحقيق مواطنة الفرد داخل دولته.

وتشمل المشاركة السياسية حق التصويت في الانتخابات العامة وحق الإضراب والاحتجاج السلمي، وبذلك تشمل قيمة المشاركة بعد الحقوق في المواطنة، باعتبار المواطنة موازنة بين الحقوق والواجبات (الكتاني، القيم المرجعية للمواطنة وتخليق الحياة العامة في المغرب، 2013، ص51).

والحقوق تضمن للفرد المشاركة في المجتمع السياسي أو المدني، كما تضمن له ممارسة حقوقه المتنوعة الأخرى، فالمواطنة إذًا تتعلق بالمساواة بين جميع المواطنين والفرص المتساوية لجميع المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وبذلك ففي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي.

ومن هذه المنطلق ركز البيان على هذه القيمة، وخص البعد السياسي لقيمة المشاركة بحيز هام لمناسبة الظروف وقتئذ من جهة، ولأولويتها على الأبعاد الأخرى من جهة ثانية، فهناك فكرة واحدة ومحورية هي أن الشعب يمارس السلطة، وهذا مؤشر على البعد الديمقراطي لهذا البيان، ويظهر ذلك جليا في الدعوة التي أطلقها البيان لجل الشعب الجزائري في قوله: "**أيها الشعب الجزائري ونعني الشعب بصفة عامة**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص7)، فالدولة تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب حسب ما يفهم من البيان، لأنه موجه لجميع الجزائريين بمختلف شرائحهم المثقف وغير المثقف الذكر والأنثى.

وبشأن انفتاحه على كافة العناصر الوطنية وعموم الشعب يورد البيان: "**تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص6)، قياسا على أهمية تعبئة كافة الجماهير للمهمة القادمة، والتي تعتمد عليه بالدرجة الأولى (عليلات، 1984، ص 304).

لذا فالمضمون الشعبي في البيان يمثل دليلا وحقيقة دامغة على وجود شعب قائم بذاته له حقوق آنية ومستقبلية، والشعب الجزائري صاحب سلطة القرار، والاحتكام إليه أمر حتمي، فأقر منذ البداية بسيادة الشعب، كأهم أسس المواطنة والمشاركة السياسية وحسبنا ما جاء في البيان: "**أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص3)، فمنح الشعب السيادة التامة في اتخاذه في شكل استفتاء غير مباشر حول الثورة وتحديد مصيره من خلال مصير الثورة، فهو بذلك موجه للشعب برمته، بشرط الإتحاد حول قضية الاستقلال.

ومن زاوية أخرى فإن التمعن الدقيق والقراءة المتمعنة لما بين السطور للبيان تبرز مبدأ سيادة الأمة، مادامت جبهة التحرير الوطني قد تركت للشعب مسألة الحكم على عملهما من خلال أول جملة في البيان الموجه إلى الشعب "**أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا**" ومعناه أن للشعب والأمة السيادة التامة في الحكم على أعمالهم وأفعالهم، وذلك إما بدعم الثورة أو التخلي عنها، ويعتبر اختيار الموقف كنوع من الاستفتاء الشعبي (لونيسي، 2002، ص ص 38-39)، إذ أصبح فعلا القاضي الأول لمحاكمة قادة الثورة ومحاسبتهم.

كما ناشد البيان كافة القوى الوطنية الجزائرية بالمساهمة الفعلية في المعركة المصيرية بكل الوسائل المتاحة، كنوع أساسي للمشاركة السياسية والتخطيط للمستقبل وتحمل الأعباء في إطار مواطنته بقوله: "**إن هذه المهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 7)، ويعتبر هذا المبدأ جوهريا بالنسبة للجبهة بحكم أن الاستعمار قوة كبيرة بإمكانياته المتطورة، وحلفائه الكثر، والتي لا يمكن أن تهزم إلا بحرب شعبية طويلة، هنا نلحظ أهمية هذا الإتحاد (رخيلة، 2001، ص ص 62-63) ، وحرص الجبهة منذ البداية عليه حتى وإن كانت لا تعكس وحدة التصور والفكر فإنها تمثل تجسيدا فعليا لوحدة الهدف الاستقلال.

ويتضح البعد المدني لحقوق المواطنة في إعطاء التزام الشرف بحماية الأقليات الأخرى من غير الجزائريين، والتي ترغب العيش في الجزائر بعد التحرير والاستقلال، في إطار ما يعرف في العرف القانوني بحق الجنسية الجزائرية، والتي تشكل أهم أوجه المواطنة، فقد عبر البيان أن: "**جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية، ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات**... " (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص5)، ولعل هذا من أهم إفرازات البيان، فإن حقوق الأقليات الأخرى وحرياتهم الأساسية مكفولة عند قبول مبدأ المواطنة الجزائرية (رخيلة، 2001، ص 64)، فلن يقع تمييز تجاههم لا في الانتماء الاجتماعي والعقدي .

ومن هذا المنطلق يمكن الجزم أن أهم إفرازات هذا المبدأ هو ديمومته، إذ غدا سياسة قارة في الثورة وبعدها، فقد أكدت رسالة جبهة التحرير الوطني الموجه للفرنسيين في 20 ماي 1956: "**أن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية ويتخلون عن وضعهم الأجنبي والذي سيكون على كل حال نفس الوضع الذي تضمنه كل الديمقراطيات لضيوفها**"، وفي نفس السياق أكد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة ذلك بقوله: "**... لقد حددنا موقفنا من هذا الموضوع مرات عديدة وقلنا أن للأوربيين الاختيار بين اكتساب جنسية جزائرية، وبين البقاء على جنسياتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين... وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم...**" (قاسمي، 2008-2009، ص127).

المجلة التاريخية الجزائرية AHJ
The Algerian Historical Journal
EISSN: 2716-9065 / ISSN: 2572-0023

ولعل من أهم إفرازات هذه الإستراتيجية هو الالتفاف حول الثورة ومباركة مسعاها، وتجذر قيمة المواطنة لدى الشعب، وهو الذي أتاح لشرارة نوفمبر أن تشعل الفتيل الذي امتد شيئا فشيئا حتى ألهب كل المناطق (الشيخ، 2002، ص 81).

تلك هي إذن خلاصة البيان في هذا الموضوع حيث نظرت إلى الإنسان على كونه آدميا قبل كل شيء، له حقوق كما عليه واجبات وإن كان من الفرنسيين.

2.2.المساواة

تقوم المواطنة في جزء كبير منها على المساواة؛ حيث تعرف المواطنة في بعض الأحيان بأنها حالة من المساواة في الحقوق والواجبات، وتعد المساواة المطلب الأول لأي فرد في أي مجتمع، كما تعتبر المحور الأساسي للمواطنة، وتعتبر هذه القيمة في كثير من الأحيان مرادفة لكلمة العدالة، وتشمل المساواة أمام القانون بغض النظر عن الدين والجنس والعرق واللون واللغة، وتسمح هذه المساواة بتكافؤ الفرص في العمل والسلطة، ومع وجود هذه المساواة يتعزز الاستقرار، وذلك نابع من شعور الأفراد من نتائج هذه المساواة (الكواري، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية، 2008، ص 111).

ونرصد هنا درجة الربط العالية بين المساواة وبين حب الوطن، فغياب المساواة داخل أي مجتمع ينعكس على تفشي الظلم وهو الذي يؤدي إلى تراجع حب الوطن لدى الأفراد، وهو ما يدفع للتأكيد على أهمية المساواة كقيمة سامية في الرفع مكن قيمة المواطنة.

أما قيمة المساواة فقد أعطى لها صائغوا البيان أهمية كبرى قياسا على ما تعرض له الشعب الجزائري يومها من سياسة قمعية ظالمة، وانعدام للمساواة بينه وبين المستوطنين على جميع الأصعدة.

وشعورا بهذا الحمل فقد رسم بيان أول نوفمبر إشارة واضحة إلى مبدأ تكافؤ الفرص ومحاربة التهميش ونبذ الإقصاء، فقد عبر البيان في خضم حديثه عن تجاوز الصراعات التي عرفتها الحركة الوطنية قبيل الثورة عن إتاحة: "... **الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية البحتة فرصة الاندماج في الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص6) وفق ما يمليه القانون، دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم (مهران، 2012، ص 100)، وهي دعوة صريحة للمشاركة السياسية من أجل تحقيق الهدف الأسمى والمتمثل في الاستقلال، وتناول المساواة في البيان من هذه الرؤية مستوحى من المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم (الزبيري، حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف الى العلف، تشريح الأزمة، 2014، ص 290)، فقد كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تأسيس دولة تحتاج إليها الأمة، لأنها تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات (لونيسي، 2002، ص 24).

ومما لا يختلف عليه اثنان أن المواطنة الحقيقية هي جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في المساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه، فكل المواطنين سواسية أمام

القانون، ونرصد هنا انعكاسا وإفرازا هاما لقيم بيان نوفمبر، يمثل درجة الربط العالية بين المساواة وبين الديمقراطية الحقة القائمة على المواطنة في المقام الأول، حتى مع المتجنسين بالجنسية الجزائرية من غير البلاد، فقد جاء في البيان: "... **وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بمالهم من حقوق وما عليهم من واجبات...**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 5)، فالمواطنة تقتضي مساواة الأفراد أمام القانون والدستور، بما يعني ممارسة المواطن حقوقه كاملة وأداء واجباته غير منقوصة (مباركية، 2013، ص 163)، فأقر بذلك الضمانات الصريحة لجميع الفرنسيين اللذين يريدون البقاء، مستهدفة في ذلك القضاء على مخلفات الإستعمار، في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري، باحترام جميع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن (رخيلة، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، 2002، ص 49)، وليس الغرض من القول بالمساواة إنكار الاختلاف الطبيعي بين الأفراد، بل الغرض منه تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع مناحي الحياة، من دون ميز أو مضايقة أو إلغاء أو تهميش.

3.2.الحرية

تعتبر قيمة الحرية قيمة مركزية من قيم المواطنة، وهي أصل ومنشأ كل القيم بعد ذلك، فقد كانت هذه القيمة مبتغى وهدف كل فرد على امتداد العصور، وقد ناضلت في سبيلها الشعوب، إذ تحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر معتبر من الحرية لأفرادها بما يسمح لهم من إشباع للحقوق والوفاء بالالتزامات التي تتطلبها أدوار المواطنة (الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، 2001، ص 120)، فلا يمكن أن يكون للفرد دور ووجود في الحياة ما لم يكن يتمتع بحرية تجعله فاعلا وصانعا لوجوده.

إن أول خطوة في هذا المجال الجزائري هي تشديد بيان أول نوفمبر على أهم الحريات الأساسية، لأنها فاتحة الحريات في ظل النظام الاستعماري الفرنسي، ولم يكتف بالإقرار؛ بل الدفاع عنها نتيجة التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في مقاومته للاستعمار منذ أن وطأت أقدامه هذا الوطن الطاهر، وأول مبدأ أو قيمة ذكرها البيان هي قيمة الحرية للشعب الجزائري بكل أطيافه، سياسيا وعقائديا، عندما نوه " **باحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص9)، فقد جاء هذا الهدف ليبين اعتدال جبهة التحرير بإقرارها بالحريات العامة، وحرية الاعتقاد الديني داخل المجتمع الجزائري (بن أزواو، 2000-2001، ص 69)، في إطار حماية الحريات الأساسية للمواطنين ولا مساس بحرية المعتقد، والتي ستصبح حجر الزاوية في المواثيق اللاحقة.

ولا شك أن هذه الضمانات الصريحة لجميع الفرنسيين اللذين يريدون البقاء، تصب في انعكاسات حق الحرية المعزز للمواطنة التي راهن عليها البيان (رخيلة، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، 2002، ص 49)، مستهدفة في ذلك القضاء على مخلفات الإستعمار، في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري.

كما أكد البيان على أن الهدف من هذه الثورة تحقيق الحرية، وعلى أنها "**موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية...**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 8)، فالثورة قامت بهدف الحصول عل الحرية واسترجاع مواطنة الجزائري، كما هدفت إلى القضاء على مخلفات الاستعمار بكل تراكماته.

وهكذا هدفت جبهة التحرير كطموح مستقبلي من خلال هذا البيان إلى التأسيس لدولة تحتاج إليها الأمة بخيارها الجمهوري والممارسة الديمقراطية الحرة، لأنه يقوم على أساس الحريات العامة وسيادة الشعب (لونيسي، 2002، ص 24-25).

كما ربط البيان مبدأي الحرية والديمقراطية وجعلهما متلازمين، لا يصح مبدأ في غياب الآخر، فقد كان الفكر الوطني حريصا على التأكيد عليهما (بن أزواو، 2000-2001، ص 74)، وبذلك يرتبط مفهوم الحرية بالسعي للرقي بمفهوم الحرية، وتتحول الثورة إلى ظاهرة ديمقراطية، تتجاوز الرفض الفردي الفوضوي وغير الفاعل للواقع القائم والآمال المنشودة.

وقد أثبت الوقت والأحداث التاريخية المتلاحقة وسير الثورة انتصار نهج جبهة التحرير، وانحياز الرأي العام العالمي لمطلب الحرية، مما جعل الطروحات الفرنسية تتراجع وأساليبه القمعية تنكشف (رخيلة، البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، 2002، ص 70).

4.2. المسؤولية الاجتماعية

تعبر المسؤولية الاجتماعية عن جملة الواجبات التي يفرضها البيان على المواطن الجزائري مقابل الحقوق الممنوحة إياه، فتشمل بعد الواجبات في المواطنة على اعتباره أن المواطن يعيش في دولة بحكم عقد اجتماعي، له حقوق وعليه واجبات وممارسة، هذه الواجبات تعبر عن المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها المواطن اتجاه وطنه، وأهم هذه الواجبات الدفاع عن هذا الوطن والدفاع عن مقدساته ورموزه، وواجب احترام القانون واحترام حرية الآخرين.

والمتمعن في البيان يلحظ أن نسبة معتبرة لقيم المسؤولية تشير إلى ما كانت الجزائر تشهده في تلك الفترة من تهديدات ومشاكل داخل الحزب الممثل للتيار الاستقلالي، وما ينجر عنه من تضييع للفرص من أجل استقلال الجزائر، فقيمة المسؤولية اتجاه الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وتطويره والنهوض به حاضرة بقوة، فقد نص البيان على: "... **القضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي تسببت في تخلفنا الحالي...**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 9)، وهذا يحيل إلى مقدار التخوف من تلك الفترة والانزلاقات التي عرفتها الحركة الوطنية (الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، 1982، ص 79-80)، ليؤكد البيان فشل السياسية التي اعتمدتها الحركة الوطنية (بن أزواو، 2000-2001، ص 80)، موصيا بالابتعاد عنها والدخول بسرعة في الطريق السليم بواسطة العمل الثوري.

وقد ظل شعار الوحدة وحماية الوطن صمام الأمان للثورة التحريرية الذي تكسرت حوله كل محاولات الهادفة إلى إيجاد قوة ثالثة قصد زعزعة الصفوف والقضاء على الثورة، كما يعتبر هذا المبدأ من أهم خصائص الثورة التحريرية مقارنة بباقي حركات التحرر (رخيلة، أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر، 2001، ص 61).

وتأسيسا على مبدأ واجب المواطن في حماية التراب الوطني، والذي يعد من أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية ، فإن من صاغوا البيان قدموا أنفسهم قربانا للحرية، مصداقا لقوله تعالى في سورة البقرة الآية 90-91: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾، مضحين بأنفسهم وأموالهم (الصديق، 2014، ص 80)، مصرحين في عدة مواضع من البيان: "... **بأننا نقدم للوطن أنفس ما نملك**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 6)، بادئين بأنفسهم ليكونوا قدوة لكل متردد أو مشكك أو محايد، لأن القضية تحتاج إلى ذلك، واضعين المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات (العلوي، 1982، ص 179)، مفرزا بذلك أنموذجا بقى أبد الدهر ترويه كتب التاريخ وتتناقله الأجيال كميراث يجب أن يصان ويقدس.

والمتتبع للبيان يدرك تماما أنه راهن على الشعب، بعد أن خبروا نفسيته، واعتبروه الضامن الأساسي للثورة والمغذي الدائم لاستمراريتها بكل ما تحتاجه من عدة وعتاد، ولذلك وجه إليه البيان النداء بقوله: "... **أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة**"، والمباركة هنا اقتناع ثم عمل، إيمان ثم تجسيد، معتبرا في محطة أخرى: "**أن انتصارها هي انتصارك**" (جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 10)، فلم يفصل البيان الثورة مع الشعب، بل حملوه مسؤوليتها من البداية الأمر، وهي القيمة التي انعكست على التمكن من تفجير الطاقات الثورية الكامنة والواسعة للشعب الجزائري وخلق جيل مؤمن بالثورة.

خاتمة

لا يسعنا في ختام هذه الورقة التي رصدنا من خلالها أهم ظروف صدور البيان ثم مضمونه ومحاوره الكبرى مرورا برصد أهم قيم المواطنة في بيان أول نوفمبر والتي شملت المشاركة السياسية ناهيك عن المساواة إضافة إلى الحرية ثم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن نخلص إلى تسجيل ما يلي:

ساهمت ظروف داخلية وخارجية بقسط كبير في انتقال الإيديولوجية الوطنية إلى مرحلة جديدة، مؤدية إلى بلوغ الفكر الوطني مرحلة متقدمة من النضج السياسي والإيديولوجي، متجسدا مع ولادة المنظمة الثورية التي حملت اسم جبهة التحرير الوطني، وبيان ولادتها المتمثل في بيان أول نوفمبر 1954.

مثل بيان أول نوفمبر 1954 المرجعية التاريخية للدولة الجزائرية والمصدر الأساسي الذي يمكن الباحث من إدراك الإيديولوجية الحقيقية التي ارتكزت عليها جبهة التحرير في الثورة، وفي التسطير لتأسيس الدولة الجزائرية بعد استعادة السيادة.

احتوى بيان أول نوفمبر 1954 والذي يعد بحق أول دستور للدولة الجزائرية؛ على جملة من مبادئ وقيم المواطنة النابعة من أصالة المجتمع الجزائري التي صقلتها الظروف التاريخية له، تؤكد مدى نضج طروحات الفكر السياسي وبذور الحس الديمقراطي.

قدم البيان للمجتمع الجزائري البديل الحضاري الناجع القائم على جعل الوطن فوق كل الاعتبارات، راسما ملامح المواطنة القائمة على الحرية والمشاركة السياسية والمساواة والمسؤولية الاجتماعية أثناء الثورة وبعدها.

أثبتت الأحداث التاريخية المتلاحقة وسير الثورة انتصار نهج جبهة التحرير المتضمن في البيان، وانحياز الرأي العام العالمي لمطلب الحرية، مما جعل الطروحات الفرنسية تتراجع أمام طروحات بيان أول نوفمبر الواقعية والمشروعة.

قائمة المصادر والمراجع:

- جبهة التحرير الوطني، (1979)، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1962-1954)**، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة.
- حمدي مهران، (2012)، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، الإسكندرية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- رابح لونيسي، (2002)، **بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون**، مجلة المصادر العدد 7.
- سليمان الشيخ، (2002)، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، (محمد حافظ الجمالي، المترجمون)، الجزائر، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين.
- عبد الله شريط، (1986)، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الايديولوجي في الجزائر، الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عامر رخيلة، (2001)، **أبعاد ومفاهيم في بيان أول** نوفمبر، مجلة المصادر، العدد4.
- عامر رخيلة، (2002)، **البعد الإنساني في الثورة الجزائرية**، المصادر، العدد 7.
- عبد الحميد زوزو، (2004)، م**حطات في تاريخ الجزائر**، الجزائر، دار هومة.
- علي خليفة الكواري، (2001)، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، مجلة المستقبل العربي ، العدد 264.
- علي خليفة الكواري، (2008)، **نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية**، ضمن كتاب الدولة الوطنية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي عليلات، (1984)، ب**يان أول نوفمبر1954 ظروف صدوره أبعاده**، مجلة الثقافة، العدد 83.
- فتح الدين بن أزواو، (2001-2000). **إيديولوجية الثورة الجزائرية** (رسالة ماجستير في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة الجزائر.
- فرحات عباس، (دت)، **ليل الاستعمار**، (أبو بكر رحال، المترجمون)، المحمدية المغرب، مطبعة فضالة.
- كشيدة عيسى، (2010)، **مهندسو الثورة**، الجزائر، منشورات الشهاب.
- محمد الصالح الصديق، (2014)، **البعد الروحي في ثورة نوفمبر التحريرية**، الجزائر، موفم للنشر.
- محمد الطيب العلوي، (1982)، **جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون**، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد العربي الزبيري، (1982)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- محمد العربي الزبيري، (1996)، **الحركة الوطنية في مرحلة النضج 1942/1954**، مجلة الرؤية، العدد2.
- محمد العربي الزبيري، (2014)، **حزب جبهة التحرير الوطني من الشرف الى العلف تشريح الأزمة**، الجزائر، دار الأمة.

- محمد الكتاني، (2013)، **القيم المرجعية للمواطنة وتخليق الحياة العامة في المغرب**، ضمن كتاب تخليق الحياة العامة في المغرب، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- محمد جغابة، (دت)، ب**يان أول نوفمبر دعوة الى الحرب رسالة للسلام**، الجزائر، دار هومة.
- محمد لحسن أزغيدي، (2012)، بي**ان أول نوفمبر 1954 وأبعاده**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14.
- مقلاتي عبد الله، (2013)، **مواثيق ووثائق الثورة الرسمية دراسة وتحليل**، الجزائر، شمس الزيبان للنشر والتوزيع.
- منير مباركية، (2013)، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، (1983)، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة** نوفمبر، قسنطينة الجزائر، دار البعث.
- يوسف قاسمي. (2008-2009)، **مواثيق الثورة الجزائرية(1954-1962) دراسة تحليلية نقدية** (أطروحة دكتوراه في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر.
- LE TOURNEAU, R, (1962), **Evolution politique du nord musulmane1830-1961**,paris, Armand colin.